

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٩١

الثلاثاء، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٥٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة لوي (الدانمرك)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دلغوف
الأرجنتين السيد د ألتو
البرازيل السيد تريس دا فنتورا
بنن السيد سيزونو
الجزائر السيد جفال
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي
رومانيا السيد دومترو
الصين السيد جانغ يشان
فرنسا السيدة كوليت
الفلبين السيد باها
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن
اليابان السيد أوشيما
اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية

العامة (A/59/710)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-36556 (A)

* 0536556 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/59/710)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة A/59/19/Add.1، التي تتضمن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريقها العامل عن الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٥، والوثيقة A/59/710، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ينقل فيها تقرير مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمير زيد رعد الحسين (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وأن أهنئ أعضاء مجلس الأمن على إعداد مشروع بيان رئاسي ممتاز بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أعرب عن الامتنان للمجلس لتنظيمه هذه الإحاطة الإعلامية ولدعوتي للمشاركة. هذه هي المرة الأولى في تاريخ المجلس التي يعقد فيها جلسة عامة من هذا النوع، تخصص كليا لمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل عام.

خلال الأشهر الماضية، وكرد فعل على التقارير الأولى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتأى بعض أعضاء المجلس أن إجراء مناقشة فورية ومفتوحة من جانب المجلس في مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين له ما يبرره، وقد قدمت حجج قوية للقيام بذلك. ولكن بعد بعض التفكير المتروى أحال هؤلاء الأعضاء الأمر إلى الجمعية العامة، حتى يمكن وضع استراتيجية شاملة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولكي يتم وضع هذه الاستراتيجية على أساس

القتل. وأدركنا أيضا أننا إذا تمكنا من وضع الإطارين الإداري والقانوني الصحيحين من أجل التصدي لهذه المسألة، فسوف نتمكن من حل العديد من المشاكل المتصلة لا بالاستغلال والاعتداء الجنسيين فحسب، بل أيضا بأنماط أخرى من السلوك غير السليم.

وقد قادنا التعمق في فهم الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى إثارة التساؤل البديهي: لماذا تركنا مثل هذه المسائل وغيرها من المسائل الشبيهة بدون حل لمدة طويلة؟ وكان من المعروف لدى العديدين في الأمانة العامة منذ بداية الستينات أن عمليات الأمم المتحدة في الكونغو واجهت صعوبات متعلقة بسوء سلوك بعض أفرادها، ومنذ إنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في عام ١٩٨٩، تدفقت تقارير مشابهة تخص تقريبا كل بعثة لاحقة للأمم المتحدة، وقد وجهت الأمانة العامة انتباهنا لها، كما فعلت ذلك المنظمات الإنسانية غير الحكومية والصحافة.

إن ما يجب التأكيد عليه، وما يؤكد البين الرئاسي للمجلس هو السياق الذي نضع كلماتنا به. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في كل أماكن تواجدها تقريبا، تتسم بالخطورة، مهما بدت الظروف هادئة وسلمية في بعض الأحيان. إن قيام الدول الأعضاء بإرسال قواتها إلى هذه العمليات يتطلب الكثير من الشجاعة، ويتطلب شجاعة أكبر أن يقبل الرجال والنساء المرشحون، العسكريون منهم والمدنيون، بالذهاب إلى الخدمة هناك فعلا. ونستطيع أن نفتخر بما حققه أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر الأعوام. وفضلا عن ذلك، فإنه في غالبية الحالات التي جرت فيها اعتداءات من جانب أفراد حفظ السلام، ومهما كانت تلك الاعتداءات، فلا يمكن مقارنتها بالفظائع التي قامت بها أطراف الصراع، بعضها ضد البعض الآخر. ولكن ليس هذا هو الأمر الأساسي. وسيكون من المشين بالنسبة لي أن أقترح أن تتبنى الأمم المتحدة لنفسها ما هو أقل من أسمى المعايير

التشاور بين جميع البلدان الرئيسية المساهمة بالقوات والمعدات، والأمين العام، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية. إن إسهام جميع هذه المكونات، كل على حدة، والآراء التي قدمها زملاؤنا في الأمم المتحدة في الميدان، مكنتني وفريقي من الاستجابة العاجلة لطلب الأمين العام، قبل شهرين تقريبا، بتقديم تقرير تحت عنوان "استراتيجية شاملة من أجل القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل".

وقبل أن أنتقل إلى آخر التطورات، فيما يتعلق بعمل الجمعية العامة، وما ينتظرنا في المستقبل، أود، سيدي الرئيسة، أن أبدي بعض الملاحظات التي أعتقد أنها تستحق الإشارة إليها بشكل خاص.

عندما بدأنا تسليط الضوء على مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، كان واضحا أن الاستغلال الجنسي، ولا سيما البغاء، هو ظاهرة واسعة الانتشار. وكان من الصعب الوقوف على حجم الاعتداء الجنسي، أي عندما يصل الاستغلال الجنسي إلى حد الجريمة. ولكن نظرا لتفشي ظاهرة الاستغلال سواء بين الموظفين المدنيين أو الأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلام، فإن مستويات الاعتداءات الجنسية ربما كانت أكبر مما كان يعتقد سابقا. وبما أن بعض الأسباب المحتملة لذلك واردة في التقرير، فلن أتطرق إليها هنا.

وبعد الإطلاع على جميع المعلومات التي جمعت من أجل إعداد التقرير، بدأنا ندرك تعقّد المسائل القانونية ذات الصلة، إلى درجة الشعور بالقلق إزاء تمتع الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة بالإفلات الكامل من العقاب بسبب ظروف غير منظورة في الوقت الذي تم فيه تأسيس الأمم المتحدة، حتى ولو تعلق الأمر بارتكاب جرائم رهيبة كجريمة

لقد عملت ذات مرة كأحد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وما برحت أعمل في هذا الميدان مع مواطني، من أفراد حفظ السلام العسكريين والمدنيين على حد سواء، وأعلم ما يقدمونه من خير. لقد رأيتهم يؤدون أعمالاً خارقة غير عادية تتسم بالشجاعة والرفق، وتحت ظروف بالغة الشدة في كثير من الأحيان، وهم يفعلون ذلك، شأنهم شأن كثيرين غيرهم، انطلاقاً من شعور لا يتحول بالتفاني في خدمة هذه المنظمة العالمية. ولكني أعترف أيضاً، وأفعل ذلك الآن على الملأ في مجلس الأمن، بأن حكومي تضطر أحياناً لمواجهة حالات شنيعة للسلوك الإجرامي من جانب قلة من أفراد حفظ السلام التابعين لنا، ومنها اغتصاب أحد الأردنيين امرأة محلية بوحشية منذ سنوات فيما كان يعرف آنذاك بتييمور الشرقية، ومنذ عهد أقرب من ذلك قتل موظف شرطة مدني أردني أحد زملائه في كوسوفو. ومع أن هاتين حالتين من أسوأ الحالات، من المحزن أن هناك ادعاءات أخرى، ولهذه الأسباب تعرب الحكومة الأردنية، وسلطات الأردن العسكرية والمدنية، عن التزامها الكامل بوضع نهاية لذلك. كذلك إذا أردنا أن نتغلب على هذه المصاعب، فيجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نحزم أمرنا قدر الإمكان على أن نعترف صراحة بالحقيقة وأن نوثق صداقتنا بها، مهما كان ذلك مؤلماً في بعض الأحيان.

وقد درست اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة واعتمدت منذ بضعة أيام فحسب عدداً من التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنسبة للوظائف التي قدمتها الأمانة العامة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين عقب اعتماد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أول مجموعة من التوصيات الواردة في التقرير الشامل. وهذا كله أمر مشجع للغاية. ونتوقع أن

الأخلاقية، ولا يمكن لنا بأي حال أن نحكم على الأمم المتحدة قياساً على أولئك الذين يجلبون الشر على السكان المدنيين.

فرد من أفراد حفظ السلام الذي يكون لديه الاستعداد لاستغلال مواطن الضعف لدى مجتمع جريح، وقع فريسة لكل ما هو مأساوي وقاس في الحرب، لا يختلف عن الطبيب الذي انتهك حرمة المريض الذي ائتمن عليه، ولا عن السباح المنقذ الذي تسبب بغرق من ائتمن على إنقاذ حياتهم من الغرق. إن هذا النوع من الأعمال يمزق بعنف ذلك الأمل الذي كرسه وجود ذلك الشخص الذي جاء لتقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها. ولذلك، ومهما كانت الاعتداءات التي يقوم بها حفظة السلام نادرة، فإنها ليست مقبولة بالنسبة لنا فحسب، بل إنها تمس في الصميم مصداقية العملية التي وقعت فيها ومصداقية هذه المنظمة بأسرها.

ونحن، الدول الأعضاء، تجنبنا إجراء مناقشة عامة لهذا الموضوع خلال الأعوام الستين الماضية، وماذا كان السبب؟ السبب كان أن مشاعر الكبرياء المزوجة بشعور عميق من الخزي غالباً ما دفعتنا إلى إنكار مباشر للادعاءات. ومع ذلك، فإن كل بلد، تقريباً، شارع بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وجد سبباً، في مرحلة أو أخرى، للشعور العميق بالخجل إزاء ما قام به بعض حفظة السلام التابعين له.

وإذا كنا جميعاً لذلك مذنبين، على سبيل المثال، ألا يكون من السهل علينا عندئذ، أي على كل دولة من الدول الأعضاء، أن ننظر إلى تجاوزات موظفيها صراحة، بشيء من التواضع والتواضع؟ لا شك أننا مدنيون بذلك لضحايا إساءاتنا. ومن الطبيعي، في حالة اقتراح تغيير كهذا على الطريقة التي تواجه بها هذه المشكلة، أن يوجد أيضاً التزام بتقديم قدوة حسنة.

الوقت، أو للاعتقاد بأن من الأنسب لنا معالجة تلك البنود في موعد لاحق. وفي هذا السياق، أعتمزم أن أقترح مرة ثانية عقد محاكمات عسكرية داخل البعثات على أسوأ الجرائم، وسوف أقول أمام اللجنة إننا على أدنى تقدير ينبغي أن نشجع البلدان التي لديها القدرة على أن تفعل ذلك في الواقع.

وفي الختام، لن نستأصل الاستغلال والاعتداء الجنسيين من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلا حين ننفذ على مدى السنتين القادمتين معظم التوصيات الواردة في التقرير الشامل، إن لم يكن جميع تلك التوصيات. بيد أنه لن يمكن ذلك ما دام يوجد بين عموم الأعضاء كما يوجد في الأمانة العامة، زملاء يريدون إقناعنا بأن الضجة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين مبالغ في أمرها، وأنها من مسائل العلاقات العامة المستوحاة من وسائل الإعلام لا أكثر، التي سرعان ما تذوب بين طيات الماضي بالتأكيد. وباعتماد مشروع البيان الرئاسي والتدابير التي يتضمنها، سيبدو موقف المجلس واضحاً بنفس الدرجة: وهو أن هذا الرأي شديد الخطأ. فالاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام مسألة بالغة الخطورة ومأساوية، خاصة بالنسبة للضحايا، الذين يكون الكثيرون منهم شابات يعيشن في أوضاع بالغة الشدة. ومن شأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين أن يحملا في أذيالهما أخطر العواقب لمستقبل حفظ السلام إذا ما ثبت عجزنا عن حل هذه المشكلة. وعليه فإني أشيد بك يا سيدتي الرئيسة، وبسائر المجلس لاتخاذ هذا الإجراء الحاسم اليوم، فقد قربتم كثيراً بيننا وبين إزالة هذه السبة الرهيبة من على سمعة الأمم المتحدة بصفة عامة وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة بصفة خاصة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يقوم الأمين العام بالإعلان قريباً عن تعيين فريق للخبراء القانونيين الذين تتطلبهم اللجنة، في جملة أمور، من أجل:

”تقديم المشورة بشأن أفضل السبل للمضي في الإجراءات، ضماناً لتحقيق المقصد الأصلي لميثاق الأمم المتحدة، وهو أن موظفي الأمم المتحدة وخبرائها، لا يتم استثناءهم أبداً، من الناحية العملية، من تبعات الأفعال الجنائية التي ترتكب في مراكز عملهم، وألا يتم عقابهم بشكل غير عادل، وفقاً لما تتطلبه الإجراءات القانونية“.

(A/59/19/Add.1، الفقرة ٤٠ (أ))

وفريق الخبراء مدعو إلى إطلاع الجمعية العامة على آرائه في دورتها الستين.

وفي الوقت ذاته، يعمل جان - ماري غينو وجين هول لوت بإصرار غير عادي على مدى شهور كثيرة لحل الصعوبات على أرض الواقع، وهذه أعمال يستحقان عليها أعظم الثناء. بيد أي أود أن أكرر ما قاله كلاهما في مناسبات سابقة من أنه سيكون من الفطنة، مهما شهدنا من تقدم، أن نتوقع ظهور مزيد من الادعاءات خلال العام القادم وما بعده، بسبب تعزيز الأمانة العامة للنظم التي يمكن عن طريقها تقديم الشكاوى في عمليات الأمم المتحدة.

وبمرور الأسابيع المقبلة، يمكننا أيضاً أن نتوقع أن تواصل إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التنسيق على نحو سلس بشأن إعداد إجراء دائم لكيفية البدء في التحقيقات. وسوف يلزم أيضاً بمرور الوقت زيادة صقل العلاقة بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية والبلدان المساهمة بقوات. وبالمثل، أرجو أن تتناول اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في العام القادم التوصيات والأفكار الموجودة في التقرير الشامل التي لم يتم تناولها في دورة أبريل/نيسان للجنة، سواء للافتقار إلى

الجنسيين، الذي سيزود إدارتي باستراتيجية واضحة وشاملة للتحرك قدما للأمام متى أقرته الجمعية العامة. وسيتيح لنا هذا تطبيق سياسة تفي بأرفع معايير السلوك. وينبغي أن يكون هذا مصحوبا، كما هو الحال في جميع الجيوش الجيدة التنظيم، بتدابير ملائمة لتحقيق رفاه جميع أفراد حفظ السلام، الذين كثيرا ما ننشرهم في بعض من أشق البيئات وأكثرها قسوة، والترفيه عنهم.

وقد قطعنا شوطا بعيدا منذ ظهرت الادعاءات الموجهة ضد العاملين في حفظ السلام بارتكاب الاستغلال والاعتداء الجنسيين في أيار/مايو من العام الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعاملت إدارتي هذه المسألة بوصفها في أعلى درجات الأولوية، ويسرني أن أبلغكم بأننا قد أحرزنا تقدما هاما في التحقيق في الادعاءات وتطبيق تدابير واسعة النطاق لمنع وقوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وقد أنجزت منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ التحقيقات في ادعاءات ارتكاب الاستغلال والاعتداء الجنسيين المتعلقة بـ ١٥٢ فردا من أفراد حفظ السلام، بينهم ٣٢ من المدنيين، وثلاثة من الشرطة المدنية، و ١١٧ فردا من العسكريين. وجرى حتى الآن فصل خمسة من موظفي الأمم المتحدة بإجراءات موجزة، ويخضع تسعة آخرون لعملية تأديب، وأربعة تمت تبرئة ساحتهم. وفيما يتعلق بغير المدنيين، تمت إعادة فردين من وحدات الشرطة المشكّلة و ٧٧ من العسكريين إلى أوطانهم أو جرت مناوبتهم في الوطن لأسباب تأديبية، ومنهم ستة من القادة العسكريين.

خلال السنة الماضية، وضعت البعثات الميدانية نطاقا واسعا من التدابير لمنع سوء السلوك وتعزيز التقيد بمعايير السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، من الجانب الوقائي، تقدم بعثات كوت ديفوار وسيراليون وليبيريا تدريبا توجيهيا استهلاليا حول معايير السلوك للأمم المتحدة

وأعطي الكلمة للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لشرف مخاطبة مجلس الأمن بشأن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حفظ السلام اليوم. ومشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة مشكلة بشعة. وهي تمثل انتهاكا لواجب الرعاية الذي يدين به أفراد حفظ السلام للسكان المحليين الذين يتوجهون لخدمتهم.

والاستغلال والاعتداء الجنسيان يهددان بتلويث اسم الأمم المتحدة ذاته وتقويض قدرتنا على تنفيذ ولايات مجلس الأمن. فالواقع أن صورتنا وسمعتنا هي تحديدا التي تمنحنا المصدقية اللازمة للعمل بهذه الدرجة من الفعالية في البلدان التي مزقتها الحروب ولجلب السلام والاستقرار للملايين في أنحاء العالم. لذلك يشكل استئصال هذا السلوك السيء جزءا لا يتجزأ من نجاح حفظ السلام.

ولن يحدث وقف الاستغلال والاعتداء الجنسيين بين يوم وليلة، ولكني أجد من المشجع الشعور المشترك بالإلحاح والتصميم على معالجته الذي يوجد داخل الأمانة وبين صفوف الدول الأعضاء. وأرحب بالأهمية التي توليها لهذه المسألة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هذا العام. ونتيجة لطلب اللجنة، صدر تقرير مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، الأمير زيد بن رعد الحسين (A/59/710)، وهو تقرير لا بد من الثناء عليه. فهو يقدم وصفا صريحا للمشكلة، وإطارا واضحا للعمل الفعال من جانب كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء.

وأرحب ترحيبا قويا كذلك بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن الاستغلال والاعتداء

وفي المقر أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام فرقة عمل تهدف إلى تطوير توجيهات وأدوات لعمليات حفظ السلام لمواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بفعالية. وإننا على سبيل المثال نطور قاعدة بيانات، بالتنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، للاحقة ومراقبة الادعاءات والتحقيقات، فضلا عن متابعة الإجراءات. وتطور الإدارة أيضا رسائل الاتصال الداخلي لتذكير أفراد بعثات حفظ السلام بواجبنا بأن نعطف على الآخرين ولماذا نخدم في البعثات.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك إدارة عمليات حفظ السلام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إدارة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تهدف إلى إيجاد ثقافة تنظيمية في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، تمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما أنها تطور ممارسات مشتركة في وضع السياسات والتوجيه، على سبيل المثال بشأن تقديم المساعدة للضحايا.

وتتعاون إدارة عمليات حفظ السلام عن كثب مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المسؤول بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩ عن التحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام. ويتضمن هذا التعاون تقديم مقترحات، تُناقش مع البلدان المساهمة بقوات، عن كيفية تيسير مشاركتها في التحقيقات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي يتورط فيها أفراد حفظ السلام من العسكريين.

إن مشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من المرجح أن تبدو أسوأ قبل أن يتحسن وضعها. وبعبارة أخرى، فإننا إذ نسعى لتحسين آليات رفع الشكاوى في الميدان، وإذ يبدأ الناس يثقون بالإجراء الذي سيتخذ ضد الذين ينتهكون قواعد السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة، فإن عدد ادعاءات

المتصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتنوي إدارتي جعل هذا التدريب إلزاميا لجميع أفراد عمليات حفظ السلام عند التحاقهم بالبعثة.

في أواخر العام الماضي وضعت إدارة عمليات حفظ السلام سياسة حول الاتجار بالبشر. وهي الآن مصحوبة بكتيب بشأن المسألة، يشمل نموذجاً تدريبياً ودليلاً توجيهياً لعمليات حفظ السلام حول أفضل سبل مكافحة الاتجار بالبشر. وفي أوائل سنة ٢٠٠٥، جرى توزيع ملصقات جدارية لنشر الوعي عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومنشورات عن الاتجار بالبشر على جميع البعثات، وهي معروضة في المكاتب في العواصم وفي الميدان، وكذلك في الثكنات العسكرية.

وفيما يتصل بإنفاذ معايير السلوك للأمم المتحدة، وضعت البعثات الميدانية في كوت ديفوار وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا واريتريا وكوسوفو وتيمور ليشتي قوائم بالمواقع والمناطق التي تتردد عليها البغايا، وهي الآن محظور على جميع أفراد البعثات الدخول إليها. ولدينا شبكة لمراكز التنسيق بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع البعثات لتيسير استلام الشكاوى، فضلا عن خطوط الهاتف الساخنة في سيراليون وليبيريا.

وحسبما جاء في رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، فقد وضعت هذه البعثة عددا من التدابير الخاصة بالبعثة لخفض سوء السلوك إلى الحد الأدنى، مثل الحاجة إلى أن يرتدي أفراد البعثة زيهم الرسمي في جميع الأوقات. وبعثتنا في الكونغو تعزز الخضوع للمساءلة الإدارية أيضا بالطلب من رؤساء المكاتب الإقليميين تقديم خطط عمل دقيقة حول طريقة منعهم الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

والدول الأعضاء بعمل مشترك. وإنني أتطلع إلى تعاوننا المستمر في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد غينو على بيانه.

بعد التشاور بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يسلم مجلس الأمن بالدور الحيوي الذي ما فتئت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع به منذ عقود من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الحرب. ويسلم المجلس كذلك بأن النساء والرجال الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يقومون بذلك، ما خلا بعض الاستثناءات، بروح مهنية خالصة وتفان، بل إنهم، في بعض الحالات، يضحون بحياتهم في سبيل ذلك.

”ويساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء ادعاءات سوء السلوك الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالتصرفات التي قام بها بعض الأفراد تلتطخ السجل الحافل والمشرف للإنجازات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”ويدين مجلس الأمن أشد ما تكون الإدانة جميع أعمال الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي يرتكبها أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤكد المجلس مجدداً أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين غير مقبولين وأن لهما أثراً سلبياً على الاضطلاع بولايات البعثات.

الاستغلال والاعتداء الجنسيين من المرجح أن يرتفع بدلا من أن ينخفض.

وإن مختلف الإجراءات التي اتخذتها إدارتي خلال العام الماضي، سواء في المقر أو في الميدان، فتحت أعيننا على الحجم الهائل للمهمة التي تنتظرنا. إننا بحاجة إلى تغيير عميق ومنظم. وسأبذل قصارى جهدي لتنفيذ هذه التوصيات بالسرعة الواجبة، كما سيفعل ذلك المدراء والقادة في عمليات حفظ السلام.

وأثني على ما يبديه أعضاء المجلس من عزم باعتماد البيان الرئاسي الذي ننظر فيه اليوم. كما أرحب بالإشارة في البيان، الذي ستتלוه الرئيسة في نهاية هذه الجلسة، إلى ضرورة وضع أحكام محددة تُدرج في ولايات مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام للتعامل مع حالات سوء السلوك من قبل حفظة السلام. وفي الواقع، تأمل إدارة عمليات حفظ السلام أن تنشئ قدرة مكرّسة تتناول قضايا السلوك في شكل وحدات معينة بسلوك الأفراد في المقر وفي الميدان. وستكون تلك الوحدات أداة أساسية لمنع سوء السلوك وللمراقبة الامتثال لقواعد الأمم المتحدة ولضمان المتابعة السريعة فيما يتعلق بالحالات التأديبية. وفي منظمة تستهدف وضع المعايير المهنية على أعلى المستويات، أعتقد أن هذا الأمر لم يعد ترفاً بل أصبح واجباً.

إن إساءة المعاملة والاعتداء الجنسيين لا يحدثان في فراغ. فتللك الأعمال تقع عندما تتعطل بوجه عام قواعد حسن السلوك والانضباط. وإدارتي مستعدة لمعالجة المشكلة بأسلوب شامل. ومع ذلك، لا تستطيع إدارتي أن تقوم بحل هذه المشكلة وحدها. إننا بحاجة إلى هئية ثقافة وبيئة في عمليات حفظ السلام لا تسمح بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وذلك يقتضي قيام إدارة عمليات حفظ السلام

”ويحث مجلس الأمن الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات على كفالة القيام من دون تأخير بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة التي تدخل في نطاق مسؤوليات كل واحد منهما على حدة.

”وسينظر مجلس الأمن في إدراج أحكام ذات صلة بمنع حالات سوء السلوك ورصدها والتحقيق فيها والتبليغ عنها ضمن قراراته المنشئة لولايات جديدة أو التي تجدد ولايات قائمة. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يُدرج في تقاريره المنتظمة عن بعثات حفظ السلام موجزاً لتدابير المنع المتخذة لتطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين ولنتائج الإجراءات المتخذة في حق الأفراد المدانين بهما“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز

S/PRST/2005/21

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

”وبينما يؤكد مجلس الأمن أن سلوك وانضباط الجنود مسؤولية تقع أساساً على عاتق البلدان المساهمة بقوات، فإنه يسلم بالمسؤولية التي يتقاسمها الأمين العام وجميع الدول الأعضاء والتي تقضي باتخاذ كل التدابير المندرجة في نطاق سلطة كل منهما من أجل منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجميع فئاتهم، وإنفاذ قواعد السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويجدد مجلس الأمن تأكيد أهمية كفالة التحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين حسب الأصول والمعاقبة عليهما على النحو اللازم.

”ويشدد مجلس الأمن على أن المديرين والقادة يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تهئية بيئة لا تسامح فيها إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقرير الشامل عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/59/710)، الذي أعده مستشار الأمين العام للتصدي لهذه المشكلة، صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين، الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة. ويرحب المجلس أيضاً بتقرير الدورة المستأنفة للجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام (A/59/19/Add.1).